حظر التجول، والاوامر الخاصة بابراز بطاقات الهوية على الطرق.

جاء تقديم العرائض والشكاوى في المرتبة التالية من أنماط المقاومة المدنية. وقد تركز هذا النمط في الاعتراض على مصادرة الاراضي، والاحتجاج على مختلف الاجراءات التعسفية لسلطات الاحتلال، كاغلاق المدارس والجامعات، وطرد بعض السكان، وسوء معاملة المعتقلين، وفرض الاقامة الجبرية على البعض، وبناء المستوطنات، وسلوك المستوطنين تجاه أبناء الارض المحتلة. وثمّة نمط آخر عرفته الارض المحتلة بوتيرة متنامية، خلال الاعوام العشرة السابقة على الانتفاضة، وهو رفع علم فلسطين في غير مكان، في أثناء التظاهر، وأحياناً تمّ رفع هذا العلم على منشآت اسرائيلية، بعد عمليات تسلل جريئة. وهناك، أيضاً، نمط عقد المؤتمرات الذي اقترن، في العادة، بنشاط بعض الشخصيات والرموز الوطنية من شخصيات ورؤساء بلديات ومخاتير وأساتذة جامعات. وغالباً ما عقدت هذه المؤتمرات للاحتجاج على اجراءات طرد، أو مصادرة أراض، أو تعطيل صحف، وقليل منها عقد لاحياء مناسبات وطنية. وقد كان أقل انماط المقاومة المدنية الدنيا شيوعاً في الاراضي المحتلة نمط اللجوء الى القضاء الاسرائيلي. فهناك حالات محددة لجأ فيها ابناء الارض المحتلة الى القضاء، هي الاعتقال، ومصادرة الاراضي، وأحكام الطرد، والاقامة الجبرية، والدخول الى الارض المحتلة، أو الخروج منها، ومصادرة بطاقات الهوية، وحالات جمع الشمل. ويعود ضمور هذا النشاط الى النتيجة التي استخلصها ابناء الارض المحتلة، والتي مفادها ان القضاء الاسرائيلي ما هو الّا أداة في يد سلطات الاحتلال، وانه لا ينصفهم. وقد تأكدت هذه النتيجة خلال دراسة قام بها البروفيسور المحاضر في جامعة تل ـ أبيب، اريبه ارليخ، وأثبت فيها ان القضايا التي نجح سكان الارض المحتلة في الوصول الى احكام منصفة لهم فيها لم تتجاوز، بين العامين ١٩٦٧ و١٩٨٧، نسبة ستة بالمئة[٣٥]. كذلك، قد يُعزى عدم لجوء سكان الارض المحتلة الى القضاء الاسرائيلي الى خلاف الاوساط الفلسطينية حول هذا النمط من أنماط المقاومة؛ اذ يعارضه البعض تحسباً من ان يفهم هذا السلوك على انه اعتراف بالمكانة القانونية للسلطة القضائية الاسرائيلية؛ في حين يرى البعض الآخر انه جزء من ممارسة مهمة نضالية تثبت الاعتراض الشعبي على الاحتلال واجراءاته.

أمّا في جانب الانماط العليا للمقاومة المدنية، فيعتبر الاضراب السياسي والتظاهر الاكثر شيوعاً في العقد السابق على الانتفاضة. وتتصدر التظاهرات القائمة، وقد تفجّرت، في جلّها، بفعل ثلاثة عوامل: أولها، الاجراءات التعسفية الاسرائيلية؛ وثانيها، احياء ذكرى المناسبات الوطنية، أو في حال وقوع حدث مميّز، مثل التظاهرات التي اندلعت اثر اغتيال رئيس بلدية نابلس، ظافر المصري، في آذار (مارس) ١٩٨٦؛ وثالثها، التطورات السياسية خارج الاراضي المحتلة، مثل الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان، آذار (مارس) ١٩٧٨، وحزيران (يونيو) ١٩٨٢، وعقد دورات المجلس الوطني الفلسطيني. وكان الشائع ان تتمّ التظاهرات بشيء من العنف، امّا بمبادرة من المتظاهرين (كأن يقذف بعضهم قوات الاحتلال بالحجارة)، وامّا بمبادرة من قوات الاحتلال التي تلجأ الى العنف لتفريق المتظاهرين.

وكانت الاضرابات السياسية ثاني أكثر الانماط العليا للمقاومة المدنية انتشاراً قبيل الانتفاضة. وقد تمّ اللجوء اليها، عادة، في اثناء الانتفاضات الشعبية المحدودة وبسبب العوامل ذاتها التي حرّكت التظاهرات. غير انه ممّا يسترعي الانتباه، ان الاراضي المحتلة شهدت، منذ مطلع الثمانينات، اضرابات كثيرة للاحتجاج على سلوك المستوطنين، من جهة، وتصرفات الحركات الارهابية التي انتشرت في الاوساط الاسرائيلية، من جهة أخرى. كذلك نظّمت، في الفترة عينها، اضرابات عديدة، للاعراب عن التضامن مع اضرابات المعتقلين في السجون الاسرائيلية. واضرابات المعتقلين نمط شائع في